إن ربط الإجراءات التشغيلية بمبادئ حقوق الإنسان يُعدُّ نهجًا أساسيًا لتعزيز العمل المؤسسي وضمان تقديم الخدمات الأمنية بكفاءة وعدالة. ويستند هذا التوجه إلى مجموعة من المعايير والاتفاقيات الدولية التي أكدت على حماية الحقوق والحريات الأساسية، وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) الذي رسَّخ مبادئ الكرامة والمساواة وسيادة القانون، إضافة إلى مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي تُلزم الجهات الأمنية بالتصرف بنزاهة واحترام حقوق الأفراد أثناء أداء مهامهم. وتحقيق التوازن بين متطلبات الأمن وحماية الحقوق،

Summarized by © lakhasly.com